الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5074 | الثلاثاء | 7 رجب 1446 هـ | 7 يناير 2025 م | السنة السابعة عشرة

مسلحون يحمون أحياءهم في عدة مدن بإشراف الإدارة الجديدة

وزير الدفاع السوري : بدء الجلسات مع الفصائل لوضع خطوات انخراطها بالوزارة

مرهف أبو قصرة بجانب أحمد الشرع في اجتماع الفصائل

الأحياء في سوريا تعاني من نقص عناصر الشرطة

«وكالات» : أعلن وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، أمس الاثنين، بدء الجلسات مع الفصائل العسكرية من أجل وضع خطوات لانخراطها بوزارة الدفاع.

وقال أبو قصرة: «ضمن توجيهات القيادة العامة لإعادة هيكلة القوات المسلحة وتنظيم الجيش العربي السوري، بدأنا جلسات مع الفصائل العسكرية من أجل وضع خطوات لانخراطها بوزارة الدفاع، حيث تهدف الجلسات إلى وضع خارطة طريق لتحقيق الاستقرار بالبنية التنظيمية للقوات المسلحة».

وكان أبو قصرة قد تولى منصب القائد العسكري في هيئة تحرير الشام، حيث كان من أبرز قادة إدارة العمليات العسكرية التي تمكنت في 8 ديسمبر من إسقاط نظام بشار الأسد.

وكانت قيادة إدارة العمليات في سوريا أكدت استمرار عقد الاجتماعات المتعلقة بدمج الفصائل في وزارة الدفاع السورية، كذلك نشرت صورا تُظهر عقد قادة الفصائل جلسات تنظيمية مع القيادات العسكرية هناك للشروع في عملية انخراط الفصائل في الوزارة.

وكان قائد الإدارة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، قد تحدث في وقت سابق عن دمج جميع الفصائل في الجيش السوري الجديد.

وتباعاً نشرت وكالة الأنباء السورية صوراً لجانب من اجتماعات الفصائل المستمرة، الأحد، حيث تتابع وزارة الدفاع السورية عقد الجلسات التنظيمية مع القيادات العسكرية للبدء بعملية انخراط الفصائل في الوزارة.

وكان قائد الإدارة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، قد أكد دمج جميع الفصائل في الجيش السوري الجديد.

من غير المعروف على وجه التحديد عدد تلك الفصائل، إلا أنها تقدر بالعشرات، وأبرزها:

– هيئة تحرير الشام.. وهي أقوى فصيل في سوريا. وقد أعلن قائدُها السابق أحمد الشرع (الجولاني) عن حلها قريبا.

– قوات سوريا الديمقراطية «قسد».. تعتبر من أقوى الفصائل المسلحة.

– الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا.

– مغاوير الثورة.. وهو فصيل تأسس من عدد من المنشقين عن قوات النظام السابق يتلقى الدعم من الولايات المتحدة.

– الجيش السوري الحر.

– فصائل الجنوب في درعا والسويداء.

يذكر أن دمج هذه الفصائل في وزارة الدفاع لتشكيل جيش وطني، سيساعد تركيا في تشكيله، بقوام يُعتقد أنه سيصل إلى ثلاث مئة ألف جندي، وذلك بهدف تعزيز قدرات سوريا الأمنية والدفاعية.

من ناحية أخرى في العاشرة من مساء كل يوم، ينتشر متطوعون بلباس مدني مع سلاح خفيف في أحياء دمشق، لبدء نوبات حراسة في وقت لا تزال السلطات الجديدة تنظّم نفسها بعد الإطاحة ببشار الأسد.

في سوق مدحت باشا وحتى امتداد باب شرقي في دمشق القديمة، ينتشر المتطوعون لحماية المحال التجارية والمطاعم خصوصا من السرقات، بالتعاون مع السلطات الجديدة التي قدّمت لهم السلاح الفردي.

يتجوّل تاجر الأقمشة فادي رسلان (42 عاما) مع صديق له في الأزقة الضيقة، وهما في حالة تأهب، للتجاوب مع أي نداء بعد تسجيل عدد من السرقات التي استهدفت منازل.

ويقول الرجل الذي ارتدى سترة سوداء: «سوريا بحاجة لنا في هذا الوقت، وعلينا أن نقف يدا واحدة».

ويتابع: «في منازلنا نساء وكبار في السن... نحاول من خلال هذه المبادرات التطوعية حماية أهلنا».

مع ساعات الصباح الأولى في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر وبعد فرار الأسد تحت ضغط هجوم مباغت شنته فصائل مسلحة على رأسها هيئة تحرير الشام في أنحاء مختلفة من سوريا، خلع آلاف الجنود بزاتهم العسكرية وهجروا مقراتهم، وفرّ مئات من عناصر شرطة المرور وشرطة النجدة تاركين وراءهم سياراتهم ودراجتهم النارية.

وخلت البلاد لساعات من أي حاجز أمني أو نقطة تفتيش ما أدخل الكثير من المناطق في حالة فوضى وحصلت عمليات سرقة.

دفع ذلك العديد من الأهالي في دمشق إلى الانتشار في أحيائهم بشكل عفوي لحمايتها، على غرار رسلان.

وعلى عكس الأيام الأولى، بات عمل لجان الحماية هذه أكثر تنظيما اليوم، ويحصل بالتنسيق مع السلطات الجديدة التي سلحت المتطوعين من السكان، وأخضعتهم لدورات تدريبية سريعة وتنظم عملهم.

ويقول المسؤول في الشرطة الجديدة العميد أحمد لطوف: «تشكلت لجان الحماية المحلية بهدف تسيير الدوريات الليلية في الأحياء السكنية لمنع الوقوع الجرائم»، إلى حين يتمّ سدّ الفجوة في عدد رجال الشرطة الموجودين حاليا.

ويشرح لطوف: «عدد (رجال الشرطة) لا يكفي حاليا، لكن ما زلنا مستمرين في استقبال الدورات لزيادة العدد حتى نصل الى العدد المطلوب لتحقيق الأمن والأمان».

وانضمّ حسام يحيى (49 عاما) في حيّ الشاغور إلى لجان الحماية منذ البداية. ويقول إنه في بادئ الأمر «خرجنا لحماية حاراتنا ومحلاتنا والممتلكات العامة بشكل طوعي وبدون أي مقابل».

لكن بعد ذلك، «وزّعت هيئة تحرير الشام علينا سلاحا فرديا، وبطاقات تعرّف عن هويتنا»، وفق الرجل، مضيفا «أنا أعرف كيفية استخدام السلاح من أيام الخدمة الإلزامية».

وتبدأ نوبات الحراسة الساعة العاشرة مساء وتستمر حتى السادسة صباحا.

ويقوم المتطوعون بعمليات تفتيش للسيارات والمارة، ويقفون على حواجز القوات الأمنية السابقة التي طليت الآن بالعلم الجديد ذي النجوم الثلاث.

وأفاد سكان في مدن كبرى أخرى مثل حلب وحمص أيضا عن وجود لجان محلية مماثلة في مناطقهم.

في ريف دمشق، نشرت صفحة المحافظة الرسمية على منصة «تليغرام» صورا لشبّان يشاركون بشكل «تطوعي» في حماية بلدتهم «تحت إشراف إدارة العمليات العسكرية وبالتنسيق مع الأمن العام»، بالإضافة إلى تطوّع سكان آخرين في قرى في شرطة المرور.

بالإضافة إلى لجان الحماية المحلية الليلية، ينتشر أيضا بشكل محدود عدد من عناصر الشرطة التابعين للحكومة السورية الموقتة، في نقاط رئيسية في دمشق، إضافة لعناصر شرطة مرور قادمين من إدلب (شمال غرب)، معقل هيئة تحرير الشام التي قادت الهجوم لإسقاط الأسد، بالإضافة إلى مسلحين من الهيئة.

وفرضت هيئة تحرير الشام حراسة على بعض المقار الحكومية والمباني الرسمية مثل القصر الرئاسي ومبنى رئاسة الحكومة وقيادة الشرطة.

وفتحت وزارة الداخلية باب الانتساب ضمن صفوف الشرطة، عبر الالتحاق بكلية الشرطة.

بالإضافة إلى إعادة بناء جهاز الشرطة، تواجه السلطات الجديدة تحديات أمنية كبيرة. ومنذ وصولها إلى السلطة، تجري عمليات تمشيط أمنية في مدن مختلفة كان آخرها في حمص تستهدف «فلول ميليشيات الأسد».

وتعلن الإدارة الجديدة مرارا عن عمليات اعتقال «متورطين بأعمال إجرامية ضد الشعب السوري».

وأطلقت الإدارة في الوقت نفسه عمليات «تسوية» للعناصر الذين كانوا منضوين في الجيش والقوى الأمنية خلال حكم بشار الأسد، طالبة منهم تسليم سلاحهم.

في ساحة باب توما التي تزدحم يوميا في أوقات المساء، انتشر 4 متطوعين محليين عند مداخل الحي الدمشقي، يشرفون على تنظيم مرور السيارات والأفراد.

ويعلق مسؤول اللجان المحلية في المنطقة، فؤاد فرحة: «نحمي منطقتنا من ضعاف النفوس الذين يلجأون إلى السرقة، ونتكاتف لإعادة سوريا الجميلة المليئة بالمحبة».

وتواصل فرحة ممثلا عن لجنة حيّه مع إدارة الأمن العام التابعة لهيئة تحرير الشام، وأبلغها أنه يرغب مع آخرين بالتطوّع «لإرساء الأمن».

ويقول: «خضعنا لدورة سريعة، تدربنا خلالها على فكّ وتركيب السلاح، واستخدام البندقية بشكل رئيسي».

وطبعت إدارة الأمن العام بطاقات صغيرة كتب عليها «إدارة الحماية والحراسات – بطاقة لجان محلية»، وتسري صلاحية هذه البطاقة لمدة سنة كاملة.

وتراجعت حوادث السرقة وعمليات السلب في الأحياء التي انتشرت فيها اللجان المحلية، وفق ما يقول سكان.

ويضيف فرحة: «على كل منا أن يتحمل مسؤوليته تجاه منطقته وشارعه وبلده... بهذه الطريقة فقط، نستطيع إعادة إعمار بلدنا».

ماكرون: إيران هي «التحدي الأمني الرئيسي» في الشرق الأوسط

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

«وكالات» : رأى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الاثنين، أن إيران تشكل «التحدي الإستراتيجي والأمني الرئيسي» في الشرق الأوسط وستكون مسألة ذات أولوية في الحوار الذي سيقيمه مع الإدارة الأمريكية المقبلة في عهد دونالد ترامب.

وقال ماكرون في خطاب ألقاه خلال الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين إن «إيران هي التحدي الإستراتيجي والأمني الرئيسي لفرنسا والأوروبيين والمنطقة بكاملها وأبعد من ذلك بكثير»، محذراً بأن «تسارع برنامجها النووي يقودنا على حافة القطيعة».

واعتبر أن البرنامج النووي الإيراني يقترب من نقطة اللاعودة، مضيفاً أن فرنسا ستحتاج إلى إجراء مناقشة استراتيجية بشأن طهران مع الإدارة الأمريكية المقبلة بقيادة دونالد ترامب.

وقال ماكرون إن القادة سيتعين عليهم أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان ينبغي لهم تدشين آلية لإعادة العقوبات على إيران قبل أكتوبر 2025.

وفي الشأن السوري، دعا ماكرون إلى «النظر إلى تغيير النظام في سوريا بدون سذاجة» واعداً بعدم التخلي عن المقاتلين الأكراد المتحالفين مع الغرب.

وقال ماكرون إن فرنسا سترافق العملية الانتقالية «بشكل مطول» من أجل قيام «سوريا سيدة حرة تحترم تعدديتها العرقية والسياسية والطائفية»، متعهداً بالبقاء «وفياً» لـ«المقاتلين من أجل الحرية مثل الأكراد» الذين يتصدون للإرهاب ولاسيما لتنظيم داعش.

وبشأن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، قال ماكرون إن الرئيس الأمريكي القادم «يعرف أن فرنسا حليفة متينة له، حليفة لا تقلل من تقديره، وتحمل «طموحاً واقعياً» بشأن العلاقة عبر الأطلسي، وذلك قبل أسبوعين من عودة الجمهوري إلى البيت الأبيض.

وقال ماكرون «بين 2016 و2020 أحسنت فرنسا العمل مع الرئيس ترامب» مضيفاً: «إن قررنا أن نكون ضعفاء وانهزاميين، فإن الفرص ضئيلة في أن نحظى باحترام الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب». وأضاف «يعود لنا أن نعرف كيف نتعاون مع الخيار الذي أقدم عليه الشعب الأمريكي».

أما في ما يخص الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، فقال ماكرون إنه «لا يوجد حل سريع وسهل» لهذا النزاع، معتبراً أنه يتوجب على الأوكرانيين «خوض محادثات واقعية حول الأراضي» لأنهم «الوحيدون القادرون على القيام بذلك» بحثاً عن تسوية للنزاع. وقال ماكرون إن «على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتنا لتغيير طبيعة الوضع وإقناع روسيا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات» في حين يتحتم على الأوروبيين «إيجاد ضمانات أمنية» لأوكرانيا، معتبرا أن ذلك من «مسؤوليتهم بالمقاوم الأول».

كما رأى ماكرون أن على الأوروبيين «المضي بشكل أسرع وأقوى» لتعزيز صناعاتهم الدفاعية بوجه تصاعد التهديدات. وقال ماكرون إن «المسألة تكمن في معرفة ما إذا كان الأوروبيون يريدون أن ينتجوا خلال السنوات العشرين المقبلة ما سيحتاجون إليه لأمنهم أم لا» محذرا بأنه «إذا كنا نعول على القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع الأمريكي، عندها سنكون أمام معضلات صعبة وتبعيات إستراتيجية خاطئة».

ليبيا : غارات على مواقع تهريب الوقود بمدينة الزاوية

قصف جوي على أحد مواقع تهريب الوقود في مدينة الزاوية

«وكالات» : قالت المنطقة العسكرية بالساحل الغربي التابعة للمجلس الرئاسي، أمس الاثنين، إنها شنت ضربات جوية على مواقع لتهريب الوقود في مدينة الزاوية غرب ليبيا.

وأوضحت في بيان أن القصف استهدف ليل الأحد منطقة أسبان في مدينة الزاوية، في وقت تحدّث فيه سكان عن سماع دوي انفجارات قويّة وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورا لآثار الغارات الجويّة.

والسبت، بدأت عملية عسكرية في مدينة الزاوية والساحل الغربي، قال المشرفون عليها إنّها تستهدف المهربين وتجار المخدرات، بهدف إعادة الأمن وإنهاء حالة الفوضى في هذه المنطقة، التي تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة، وبعضها مناهض للسلطات السياسية في طرابلس.

والأحد، حذّرت المنطقة العسكرية بالساحل الغربي، سائقي شاحنات الوقود من التعامل مع مهربي الوقود في مدينة الزاوية، مؤكدة أن «الشاحنات المتورطة ستكون أهدافا مشروعة للإجراءات الصارمة، بما في ذلك الاستهداف المباشر من قبل الجنود».

وسيطرت القوات المشاركة على عدّة مواقع في مدينة الزاوية ذكرت أنّها تستخدم في تجارة وترويج المخدرات، حيث أظهرت مقاطع فيديو متداولة فرق عسكرية تقوم بهدم المباني وخلع الأبواب باستعمال الآليات والعربات الثقيلة.

والساحل الغربي لليبيا هو المنطقة التي تنشط فيها عمليات تهريب الوقود المدعوم والمهاجرين غير الشرعيين، فضلا عن تجارة المخدرات، حيث تنتشر أغلب نقاط التهريب على سواحل مدن الزاوية وصبراتة وزوارة والخمس.

وأثارت هذه العملية العسكرية جدلا واسعا في ليبيا، بين من رحبّ بها من أجل الحدّ من تغوّل الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون في المنطقة الغربية، وإعادتها إلى الدولة، ومن اعتبر أنّها تستهدف مواقع المجموعات المناهضة لحكومة عبد الحميد الدبيبة والموالية لسلطات شرق ليبيا، تحت غطاء محاربة التهريب والجريمة.